قطب المرصد

أبرز النتائج الواردة في تقرير مؤشر الديمقراطية المتعلقة بالمغرب لسنة 2024

- ## نبذة عن المنهجية المعتمدة

يُعد **مؤشر الديمقراطية**، الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست (**The Economist Intelligence Unit – EIU**)، من أبرز المؤشرات العالمية التي تُعنى بقياس مستوى الديمقراطية وجودة الممارسة السياسية في دول العالم. ويهدف هذا المؤشر إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة عن حالة الديمقراطية من خلال تقييم مدى التزام الدول بالمبادئ الديمقراطية الأساسية، ومدى توفر البيئة المؤسساتية التي تسمح بممارسة الحكم التعددي والتداول السلمي للسلطة.

يرتكز المؤشر على إطار تحليلي مركب يتألف من خمس فئات رئيسية تمثل أركان النظام الديمقراطي: **العملية الانتخابية والتعددية السياسية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات المدنية**. وتُقاس هذه الفئات عبر عدد من المؤشرات الفرعية النوعية والكمية التي تُجمع بياناتها من مصادر رسمية وميدانية، بما يشمل استطلاعات رأي ومعلومات من مؤسسات دولية متخصصة.

يغطي المؤشر **167 دولة** حول العالم، مما يمنحه قدرة شاملة على المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة. وبناءً على نتائج الدول في كل فئة، يتم منحها درجة تتراوح بين **0 و10** (*الدرجة العالية تتوافق مع مستوى عالٍ من الديمقراطية*)، ثم يتم تصنيفها في واحدة من أربع فئات نظامية: "**ديمقراطية كاملة**"، "**ديمقراطية غير كاملة**"، "**نظام هجين**"، أو "**نظام استبدادي**". ويُعد هذا التصنيف من أبرز المخرجات التحليلية للمؤشر، حيث يسمح بتحديد موقع كل دولة على خريطة الديمقراطية العالمية.

ويحظى مؤشر الديمقراطية بمصداقية عالية نظرًا لاعتماده على معايير تقييم شاملة لا تكتفي بالنصوص الدستورية والقانونية، بل تأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي العملي ومدى احترام الحقوق والحريات، وهو ما يجعله مرجعًا أساسيا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، وفي تحليل تطور الأنظمة السياسية حول العالم.

- ## نتائج المغرب في نسخة 2024

في عام **2024**، سجّل المغرب تراجعًا طفيفًا في نتيجته على مؤشر الديمقراطية، حيث انخفضت درجته من **5.04** في عام **2023 إلى 4.97**، مما يعكس تراجعًا محدودًا في بعض جوانب الأداء الديمقراطي.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض في النتيجة، تقدّم المغرب مركزين في التصنيف العالمي، منتقلاً من المرتبة 93 إلى المرتبة 91، مع بقائه مصنّفًا ضمن فئة "**الأنظمة الهجينة**"، أي تلك التي تجمع بين عناصر ديمقراطية وأخرى استبدادية.

على مستوى منطقة **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**(MENA) ، تقدّم المغرب بمركز واحد مقارنة بالإصدار السابق، ليحتل حالياً المرتبة الثانية إقليميًا بعد إسرائيل، مما يعكس تحسّنًا نسبياً في الأداء مقارنة بباقي دول المنطقة.

وفي السياق القاري، حافظ المغرب على نفس ترتيبه الإفريقي لعام **2023**، محتلاً **المرتبة 15** إفريقيا، بينما تبقى موريشيوس الدولة الإفريقية الوحيدة المصنّفة ضمن فئة "الديمقراطية الكاملة"، حسب تصنيف وحدة المعلومات الاقتصادية.

وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية الخمسة التي يتكوّن منها المؤشر العام، يُلاحظ أن "أداء الحكومة" هو الجانب الوحيد الذي شهد تراجعًا في عام 2024، في حين حافظت باقي الأبعاد الأربعة وهي: العملية الانتخابية، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات المدنية على استقرارها منذ عام 2020.

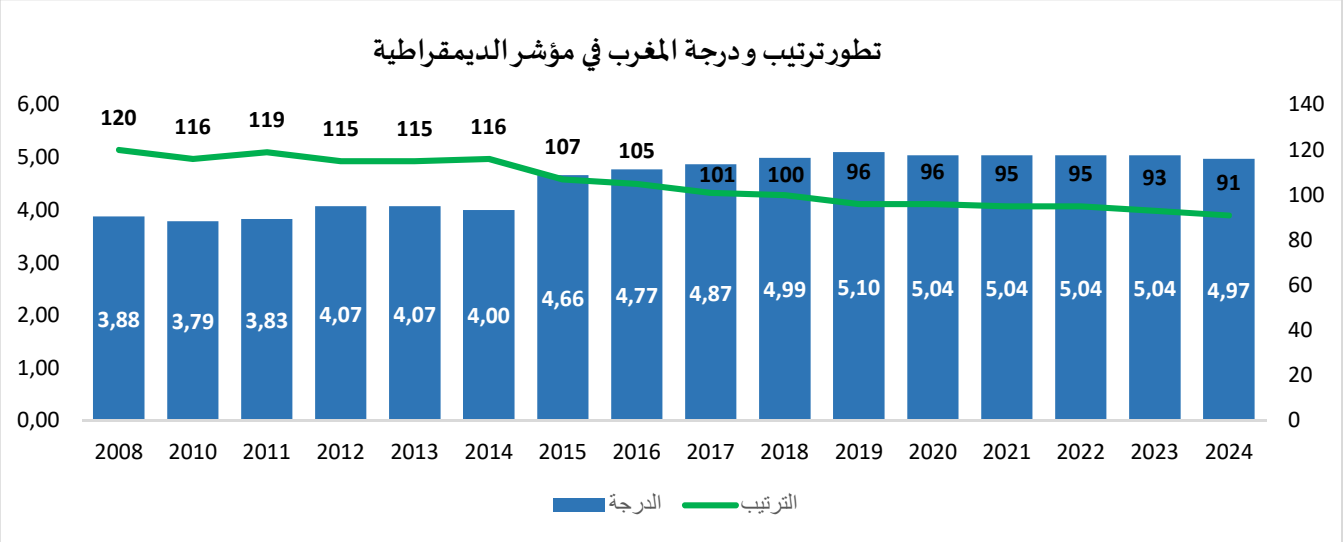

- **المقارنة الإقليمية: المغرب بين دول منطقة MENA و إفريقيا**

على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) ، يواصل المغرب تعزيز موقعه في التصنيف الإقليمي لمؤشر الديمقراطية لعام 2025، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل، متقدماً على كل من تونس ولبنان والجزائر. ويُبرز هذا الترتيب الأداء النسبي المتقدّم للمغرب مقارنة بباقي دول المنطقة، سواء من حيث استقرار المؤسسات أو مستوى الحريات المدنية والمشاركة السياسية. ويعكس هذا التحسّن استمرارية المغرب في الحفاظ على موقعه كأحد أبرز الدول ذات الأنظمة الهجينة المتقدمة في المنطقة، مع هوامش واضحة للتطور نحو مزيد من الديمقراطية الكاملة.

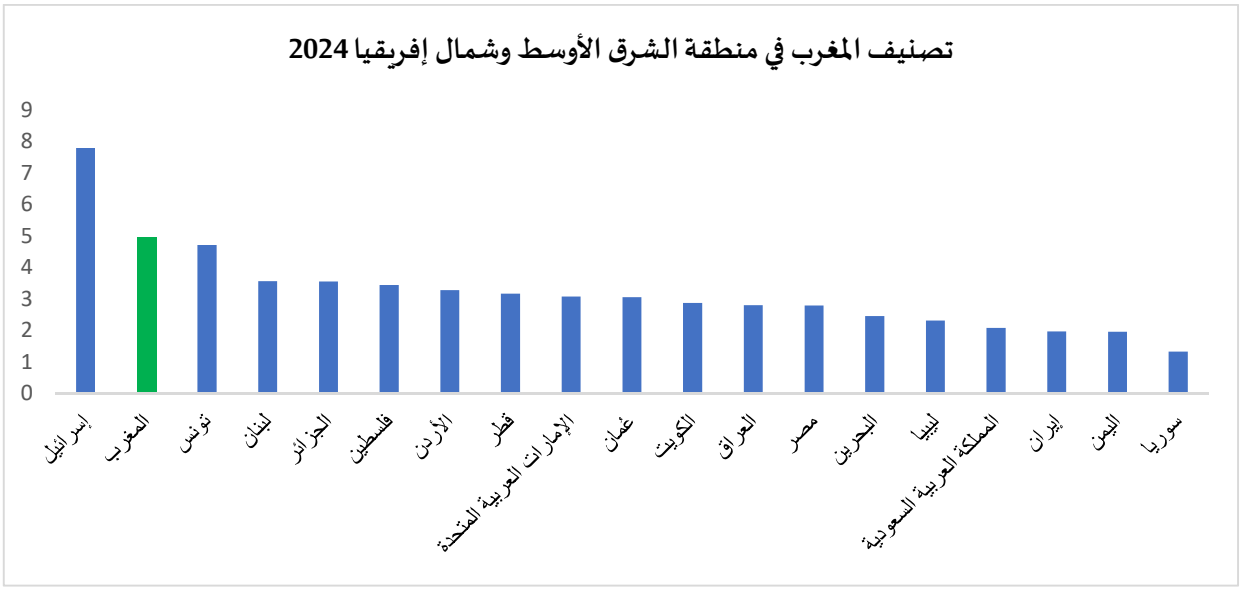

وفي السياق القاري، حافظ المغرب على موقعه في التصنيف الإفريقي لعام 2024، محتلاً **المرتبة 15** بين الدول الإفريقية من حيث مستوى الديمقراطية، وفقًا لتصنيف وحدة المعلومات الاقتصادية. ورغم هذا الاستقرار في الترتيب، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين المغرب والدول الإفريقية المتصدرة، وعلى رأسها **موريشيوس**، التي تظل الدولة الوحيدة في القارة المصنفة ضمن

فئة "**الديمقراطية الكاملة**". ويأتي المغرب خلف دول مثل تنزانيا وليبيريا و ملاوي، ما يبرز الحاجة إلى مواصلة تعزيز المشاركة السياسية، الحريات، وأداء المؤسسات للوصول إلى مراتب أعلى ضمن هذا التصنيف.